الأمم المتحدة

A/C.2/79/L.39

الجمعية العامة

Distr.: Limited
23 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 18 (ح) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

أوغندا*: مشروع قرار

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[1] وجدول أعمال القرن 21[2] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21[3] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[4] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[5]،

وإذ تشير إلى قراراتها 196/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 164/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 204/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 214/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 216/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 224/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 208/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 232/71 المؤرخ

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين وأيضا مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة د إ ط-23/10 المؤرخ 10 أيار/مايو 2024.

(1) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992*، المجلد الأول، *القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار 1، المرفق الأول.

(2) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(3) القرار دإ-2/19، المرفق.

(4) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(5) المرجع نفسه، القرار 2، المرفق.

291024 281024 24-19557 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 223/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 235/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 224/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 220/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 169/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 المتعلقة بالانسجام مع الطبيعة،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 278/63 المؤرخ 22 نيسان/أبريل 2009 الذي أعلنت بموجبه يوم 22 نيسان/أبريل يوما دوليا لأمنا الأرض، وإذ تسلم بأهميته،

وإذ تشير كذلك إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982[6]،

وإذ تلاحظ انعقاد المؤتمر العالمي للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في كوتشابامبا في الفترة من 20 إلى 22 نيسان/أبريل 2010[7]،

وإذ ترحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة طاجيكستان لعقد مؤتمر دولي مخصص لموضوع المحافظة على الأنهار الجليدية في أيار/مايو 2025 بطاجيكستان بالتعاون مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

وإذ ترحب أيضا بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 للتعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، الذي ستتشارك في استضافته الإمارات العربية المتحدة والسنغال ويُعقد في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2026،

وإذ تسلم بأن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية بمثابة البيت الذي نأوي إليه وبأن "أمنا الأرض" تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق، وهو ما يعكس الترابط القائم بين البشر والأنواع الحية الأخرى والكوكب الذي نعيش فيه جميعا،

وإذ تسلم أيضا بأن بعض البلدان يعترف بحقوق الطبيعة أو أمنا الأرض في سياق النهوض بالتنمية المستدامة، وإذ تعرب عن اقتناعها بأن تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحاضرة والمقبلة يستلزم تحقيق الانسجام مع الطبيعة،

وإذ تقر بأن الطبيعة تجسّد مفاهيم مختلفة بالنسبة إلى مختلف الناس، وذلك يشمل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وأمنا الأرض ونظم الحياة، وأن مساهمات الطبيعة بالنسبة إلى الناس تجسد أيضا مفاهيم مختلفة، مثل سلع النظم الإيكولوجية وخدماتها وهبات الطبيعة، وأن كلاً من الطبيعة ومساهمات الطبيعة للناس حيويٌّ لوجود الإنسان ونوعية الحياة الجيدة، بما في ذلك رفاهية الإنسان، والعيش في وئام مع الطبيعة، والعيش الجيد في توازن ووئام مع أمنا الأرض، وأن إطار عمل كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي[8] يسلم بهذه النظم والمفاهيم القيمية المتنوعة ويعتبرها، بما في ذلك حقوق الطبيعة وحقوق أمنا الأرض، بالنسبة إلى البلدان التي تعترف بها، جزءًا لا يتجزأ من نجاح تنفيذه،

(6) القرار 7/37، المرفق.

(7) انظر A/64/777، المرفقين الأول والثاني.

(8) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة CBD/COP/15/17، المقرر 4/15، المرفق.

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[9]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي عُقد في كيتو، إكوادور، في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016[10]، وإذ تسلم بأن تنفيذها يمكن أن يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك عن طريق اعتماد أساليب حياة صحية في انسجام مع الطبيعة،

وإذ تؤكد من جديد اتفاق باريس[11]، وإذ تشجع جميع الأطراف فيه على تنفيذه بالكامل، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[12] التي لم تقم بعد بإيداع صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تلاحظ أهمية الحلول القائمة على الطبيعة والنُهُج القائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من نُهج الإدارة والحفظ، بما يتسق مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5 المؤرخ 2 آذار/مارس 2022[13]، في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

---

(9) القرار 288/66، المرفق.

(10) القرار 256/71، المرفق.

(11) اعتُمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(12) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(13) UNEP/EA.5/Res.5.

وإذ تلاحظ مع التقدير جلسات التحاور بشأن الانسجام مع الطبيعة التي عقدها رئيس الجمعية العامة حتى الآن، بما في ذلك جلسة التحاور التي عقدت في 22 نيسان/أبريل 2022 وكان موضوعها العام "الانسجام مع الطبيعة والتنوع البيولوجي: مساهمات الاقتصاد الإيكولوجي والقانون المتمحور حول الأرض"، للاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض وحفز المواطنين والمجتمعات على إعادة النظر في كيفية تفاعلهم مع عالم الطبيعة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة، وإذ تلاحظ أن بعض البلدان تعترف بحقوق الطبيعة ضمن سياق النهوض بالتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهه، وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من هذه الجائحة، وإذ تؤكد من جديد طموح العودة إلى المسار الصحيح من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تكون مستدامة وشاملة للجميع بغية تسريع خطى التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من تدابير الاستجابة العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يُترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلم بأن عددا من البلدان يعتبر أُمنا الأرض مصدر كل أشكال الحياة والغذاء، وأن تلك البلدان تعتبرها هي والبشرية تجمعاً حيا من كائنات مترابطة يعتمد بعضها على بعض،

وإذ تلاحظ أهمية كفالةِ سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات، وحمايةِ التنوع البيولوجي، وهو ما تعبّر عنه بعض الثقافات بـ "أمنا الأرض"، وإذ تلاحظ أيضا أهمية مفهوم "العدالة المناخية" لدى البعض، وذلك عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ،

وإذ تلاحظ أيضا أن علم النظم الأرضية يؤدي دورا هاما في التشجيع على اتباع نهج كلي لتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة، بوسائل منها اعتبار البشر جزءا من الطبيعة،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التدهور البيئي الموثّق، والكوارث الطبيعية الأكثر تواترا وحدة، وما تخلفه الأنشطة البشرية من تأثير سلبي على الطبيعة، وإذ تسلّم بضرورة تعزيز المعرفة العلمية بآثار الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية، بهدف تشجيع وإرساء علاقة منصفة ومتوازنة ومستدامة مع الأرض،

وإذ تسلم بوجود تفاوت في مدى توافر البيانات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وبضرورة تحسين هذه البيانات نوعا وكمّا، بما في ذلك عن طريق نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، حسب الاقتضاء،

وإذ تؤكد من جديد أن إحداث تغييرات جذرية في الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك أمر لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، وأنه لا بد لجميع البلدان من أن تشجع، مع مراعاة مبادئ ريو، أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة في هذا الصدد واستفادة كل البلدان من هذه العملية،

وإذ تلاحظ أن السنوات الأخيرة شهدت القيام بالعديد من المبادرات في مجال إدارة التنمية المستدامة، منها ما يتعلق بإعداد وثائق سياساتية حول العيش في انسجام مع الطبيعة،

وإذ تلاحظ أيضا اعتماد الاتفاق الإقليمي بشأن الاطلاع على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم اتفاق إسكاسو، وفتح الباب لتوقيعه في مقر الأمم المتحدة، وهو أول اتفاق ملزم من نوعه، وإذ تلاحظ دخول اليوم الدولي لأمنا الأرض حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 2021 على سبيل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن العديد من الحضارات العريقة والثقافات، بما في ذلك حضارات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وثقافاتها، أبدت مرارا عبر التاريخ إدراكها لصلة التعاضد بين البشر والطبيعة التي تحفز على قيام علاقة منفعة متبادلة بينهما،

وإذ تسلم أيضا بأن المعارف التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومبتكراتها وممارساتها تدعم الرفاه الاجتماعي وسبل كسب الرزق المستدامة وأنها تسهم بالتالي في الجهود والمبادرات العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة، وإذ تقر بأهمية الأدوار التي تؤديها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والإسهامات التي تقدمها بوصفها راعية للتنوع البيولوجي وشريكة في حفظه وترميمه واستخدامه على نحو مستدام،

وإذ تلاحظ أن بعض البلدان تناقش إمكانية النظر في إصدار إعلان بشأن حماية الطبيعة، استنادا إلى تشريعاتها وسياساتها ومنظوراتها التعليمية،

وإذ تلاحظ أيضا أن عددا من البلدان شهدت نشوء الأنشطة التعليمية الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بحقوق الطبيعة أو أمنا الأرض في المجالين المهني والعام في سياق تعزيز التنمية المستدامة، وإذ تشجع على اتباع نهج كلي في التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، يعترف بتنوع رؤى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للعالم ويرعى قيمها ونظمها المعرفية،

وإذ تسلم بالعمل الذي يضطلع به المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والعلماء، والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض وبما تبذله مع الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص من جهود لابتكار نماذج وطرائق أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ تلاحظ عمل خبراء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة الذين يتعاونون في أنشطة هامة لدعم الأمم المتحدة تحقيقا لهدف ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في انسجام مع الطبيعة، على النحو المبين في الغاية 12-8 من أهداف التنمية المستدامة،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهومٌ كلي يستلزم تعزيز الصلة بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة، بما في ذلك المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ورؤاها للعالم، وكذلك القيم الإيكولوجية والاجتماعية – الاقتصادية والثقافية للطبيعة،

وإذ تحيط علما بالإطار المفاهيمي للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظُم الإيكولوجية، وإذ تلاحظ أيضا نتائج التقييم المنهجي المتعلق بالتصور المتنوع للقيم

المتعددة للطبيعة وفوائدها، بما يشـــمل التنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية[14]،الذي يوفر توجيهات لإرشـــاد المســـارات من أجل التوفيق بين نوعية حياة الناس الجيدة والحياة على الأرض والنهوض بالأبعاد الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي المتشـابكة للتنمية المسـتدامة بطريقة متوازنة، بما في ذلك أن رؤى العالم تشكّل قيم الناس في علاقاتهم بالآخرين وبالطبيعة وأن رؤى العالم المتمحورة حول البيولوجيا/الإيكولوجيا والمتمحورة حول الكون والمتمحورة حول التعددية تشير إلى العيش في انسجام مع جميع أشكال الوجود التي تعتبر حية ومتصلة بعلاقات متبادلة ومترابطة،

وإذ تعرب عن القلق من تسـارع التدهور البيئي، وإذ تشـدد على الحاجة الملحة إلى إحداث تحول جوهري في نهجنا من أجل إقامة عالم تعيش فيه البشـــرية في وئام مع الطبيعة والحفاظ على موارد كوكبنا واستخدامها على نحو مستدام وعكس اتجاهات التدهور البيئي،

وإذ تكرر التعهد بألا يخلف الركب أحدا وراءه، وإذ تعيد تأكيد التســـليم بأن كرامة الإنســـان أمر أساسـي، والأمل في أن نشـهد أهداف وغايات التنمية المسـتدامة وقد تحققت لجميع الأمم والشـعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولا إلى أشد الناس تخلفا عن الركب،

1 - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة[15]؛

2 - ***تدعو*** الدول الأعضـاء إلى النظر في ما صـدر من دراسـات، والنظر، حسـب الاقتضـاء، في النتائج والتوصـــيات الواردة في تقارير الأمين العام عن الانســـجام مع الطبيعة[16]، وفي تقرير الخبراء الموجز عن الحوار الافتراضـي الأول للجمعية العامة بشـأن الانسـجام مع الطبيعة الذي تناول موضـوع فقه الأرض[17]، وفي نتائج وتوصـيات جلسـات التحاور التي عقدتها الجمعية العامة بشـأن الانسـجام مع الطبيعة من أجل التشجيع على تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة من خلال الانسجام مع الطبيعة؛

3 - ***ترحب*** بإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتمد في الاجتماع الخامس عشـــر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرؤيته المتطلعة إلى قيام عالم يعيش فيه الإنسان في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2050؛

4 - ***تطلب*** إلى رئيس الجمعية العامة أن يعقد، في الدورة التاسـعة والسبعين للجمعية، اجتماعا رفيع المسـتوى يعالج موضـوع الانسـجام مع الطبيعة والعيش الجيد، في 22 نيسـان/أبريل 2025 في إطار الجلسـة العامة المعقودة أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض وبمشـاركة منظومة الأمم المتحدة والخبراء المسـتقلين والجهات المعنية الأخرى المعنية، وخاصـة منها الشـعوب الأصـلية والمجتمعات المحلية، من أجل مناقشـة النهج الكلية البديلة وتقاسـم التجارب المسـتقاة من النموذج الآخذ في التطور المتمركز حول الأرض لا حول الإنسان والذي يمكن أن يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[18] وما بعدها؛

---

(14) IPBES/9/14/Add.2.

(15) A/79/253.

(16) A/65/314 و A/66/302 و A/67/317 و A/68/325 و A/68/325/Corr.1 و A/69/322 و A/70/268 و A/72/175 و A/73/221 و A/74/236 و A/75/266 و A/77/244 و A/79/25.

(17) انظر A/71/266.

(18) القرار 1/70.

5 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم، في حدود الموارد المتاحة، الدعمَ الكافي للاجتماع الرفيع المستوى، حسب الاقتضاء، وتشجع الوفود وجميع الجهات المعنية على دعم مشاركة ممثلي البلدان النامية؛

6 - ***تشجع*** خبراء شبكة معارف الانسجام مع الطبيعة على إجراء دراسة للتطور الذي طرأ على المبادرات الإقليمية والمحلية والوطنية المعنية بحماية أمنا الأرض، حسب الاقتضاء، لكي ينظر فيها الأمين العام في تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

7 - ***تقرر*** مواصلة الاحتفال سنويا باليوم الدولي لأمنا الأرض في 22 نيسان/أبريل، وتطلب إلى الأمين العام توفير الدعم المتواصل لهذا اليوم، وتشجع الدول الأعضاء على الاحتفال به على الصعيد الوطني؛

8 - ***تحيط علما مع التقدير*** بالاتفاق المبرم بين حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة[19]، وتدعو الدول الأعضاء إلى الإسهام في الأنشطة المخصصة المتصلة بالانسجام مع الطبيعة في إطار الصندوق الاستئماني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بهدف تحقيق جملة أمور منها مشاركة الخبراء المستقلين في جلسات التحاور التي تعقدها الجمعية العامة بشأن الانسجام مع الطبيعة، وتدعو الجهات المعنية ذات الصلة إلى الإسهام في الأنشطة المخصصة المتصلة بالانسجام مع الطبيعة؛

9 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من الموقع الشبكي المتعلق بالانسجام مع الطبيعة الذي تديره شعبة أهداف التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في جمع المعلومات والإسهامات بشأن الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها التي تشجع على اتباع نهج كلي في تحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة، وتنهض بالتكامل بين الأعمال العلمية في العديد من التخصصات، ومنها التجارب الناجحة في استخدام المعارف التقليدية والتشريعات الوطنية القائمة؛

10 - ***تلاحظ مع التقدير*** الاقتراح المقدم من رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات بإنشاء فريق من أصدقاء الانسجام مع الطبيعة، بغية تقديم مقترحات ابتكارية وتحولية وعملية المنحى للتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية ترتكز على الإنصاف والعدالة؛

11 - ***تدعو*** إلى اتباع نُهج كُلية متكاملة في تناول التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، تهتدي بها البشرية في العيش في انسجام مع الطبيعة وتفضي إلى بذل جهود لاستعادة عافية وسلامة النظم الإيكولوجية للأرض؛

12 - ***تدعو*** الدول، حسب الاقتضاء، إلى:

(أ) مواصلة بناء شبكة معرفية من أجل إرساء تصور كلي للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة يسمح بتحديد نُهج مختلفة تعكس حوافز العيش في انسجام مع الطبيعة وقيمه وإجراءاته، وذلك بالاعتماد على المعلومات العلمية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة، ويُيسر دعم أوجه الترابط الجوهري بين البشرية والطبيعة والاعتراف بهذه الأوجه؛

(19) متاح على الرابط: www.harmonywithnatureun.org/trustfund.

(ب) تشجيع الانسجام مع الطبيعة الذي تجسده الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وغيرها، وتعلم حماية الطبيعة من ثقافاتها، ودعم وتشجيع الجهود المبذولة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، مع مراعاة جملة أمور منها الممارسات الفضلى والتقدم المحرز في إنشاء منبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ؛

13 - ***تسلم*** بأن حماية النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها وتجنب الممارسات التي تضر بالحيوانات وبالنباتات والكائنات المجهرية والبيئات غير الحية تسهم في تعايش البشرية في انسجام مع الطبيعة، وتدعو الأمين العام إلى تناول هذه المسائل في تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

14 - ***تشجع*** جميع البلدان على تطوير وتحسين نوعية وكمية البيانات الإحصائية الوطنية الأساسية المتعلقة بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بسبل تشمل حسب الاقتضاء نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية وغيره من الآليات الحكومية الدولية ذات الصلة، وتدعو المجتمع الدولي والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها عن طريق تقديم الدعم في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية؛

15 - ***تقر*** بالحاجة الملحة إلى وضع مقاييس أوسع نطاقا ومتعددة الأبعاد بشأن التنمية المستدامة تكون مكملة للناتج المحلي الإجمالي وذلك لتحسين اتخاذ قرارات السياسات العامة عن بيّنة، وتلاحظ في هذا الصدد استمرار اللجنة الإحصائية في العمل على وضع برنامج عمل لإعداد مقاييس أوسع بشأن التقدم، ولإجراء استعراض تقني للجهود المبذولة حاليا في هذا المجال[20]؛

16 - ***تؤكد من جديد*** الالتزام الوارد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ خطوات ملموسة بقدر أكبر لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

17 - ***تؤكد من جديد أيضا*** قرار تحقيق عالم تعيش فيه البشرية في وئام مع الطبيعة، والحفاظ على موارد كوكبنا واستخدامها بشكل مستدام وعكس اتجاهات التدهور البيئي؛

18 - ***تسلم*** بأن رفاه البشرية يتوقف على صحة الطبيعة وسلامتها، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يعتبر التعافي من كوفيد-19 فرصةً فريدة لإعادة البناء على نحو أفضل من أجل إقامة اقتصادات ومجتمعات أكثر استدامة وشمولا للجميع في انسجام مع الطبيعة؛

19 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثمانين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار، يشمل توصيات تتناول إجراءات ملموسة من شأنها أن تساعد الدول ومنظومة الأمم المتحدة على تسريع جهودها المبذولة من أجل تنفيذ خطة عام 2030 في سياق القرار المتعلق بالانسجام مع الطبيعة، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والثمانين البند الفرعي المعنون "الانسجام مع الطبيعة" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

---

(20) *الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2013، الملحق رقم 4* (E/2013/24)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر 114/44.